بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم العالي

جامعة ام القرى

مكتبة الملك عبدالله بن عبدالعزيز الجامعية

قسم المخطوطات

بداية المخطوطة

بسم الله الرحمن الرحيم

قال استاذنا العلام المحقق المدقق افضل المدققين قدوة المحققين جلال الملة والدين محمد بن اسعد
اسعده الله الصمد قال المصدوح الله روح الحق وجه في وجوده وبقاؤه عند التصريح بالام
الى الموصول الدال على التفخيم انه رده الحمد لمن وجب وجوده وبقاؤه عند التصريح بالام
بذاته من حيث هي تكون تقدس وخص الوجوب من الصفات لكونه اشرفها لانحلال الجميع اليها وو
جوب الوجود استحقاق الشيء الوجود لذاته بان يكفي في ذاته وهو مذهب اكثر المتكلمين او يكون
ذاته عين الوجود كما هو مذهب الحكماء وطايفة من محققي المتكلمين ثم ان الوجوب في اضوء
اعم الامكان والامتناع جهات للنسب كما حقق في موضعه فوجوب الوجود عند المحققين
عبارة عن كون الذات في الوجود اليه بالايجاب ضروريا به قطع عما عداه لان ما كان الجهات والامتناع النسب
ومحط الفايدة الحكمية كثيرا ما يقع في العبارات مسندا الى المحمول فيقال وجب وجوده وامتنع عدمه
والوجود والكون والتحقق من واد واحد وهو بديهي التصور على ما قالوا وابقاء الوجود المستمر
فهو اخص من الوجود وارد في الوجود بالبقاء تحريجا لما يستلزمه وجوب الوجود من الدوام لان ذلك
الاستلزام ليس بينا بحيث يلزم من العلم بالملزوم العلم به وامتنع عدمه وفناؤه اردف الملزومين
اعني وجوب الوجود والبقاء باللازمين اعني امتناع العدم والفناء تاكيدا وتقريرا والفناء
العدم الطاري فهو اخص من العدم فان قلت ذكر البقاء بعد الوجود في القوة الاولى لنكتة
سرية قدمناها فهل مثلها في ذكر الفناء بعد العدم ام ليس هنالك الا التاكيد والعارية السجع قلت
ها هنا مثل تلك النكتة لانه لا يدل امتناع العدم على امتناع الفناء وان يستلزمه في نفس الامر لان
امتناع العدم بصدد بامتناع العدم عن اصله وهو لا يدل على امتناع العدم الطاري دل على
وجوده ارضه وسماوته فضل على سبقة لانه اما تاكيد او تبيين فان كان فقيل كيف على وجوده وما
دار عليه فقال دل على وجوده ارضه وسماوته والمراد من الارض والسماء هما وما فيهما فيقع جميع
الموجودات الممكنة بناء على مذهب جمهور المتكلمين حيث لا يثبتون المجردات واما على مذهب
المحققين فيمكن ايضا ان يراد بهما جميع الموجودات تغليبا عن الكل باظهر اجزاءه واجزاء للعالم على سبيل
متعارف العوام فانهم لا يعلمون الممكن الموجود الا السماء والارض وما فيهما ثم انه ذكر الاسلوب
من الاستدلال لما المصنوع على الصانع لا لان كل بعض عباد ذكر الارض والسماء اللذين بهما موجودان وهم يزعم ممكنا غير موجود

غير موجود فان يقول وعناده وهي لطيفة وشهد بوحدانيته رصف العالم وبناؤه وحد بعد
ما دل على الوجود اذ رتب الاجزاء الفن حيث يثبت الوجود ثم الوحدة ثم سايل الصفات
ثم الحشر والنشر وما يتعلق بها وقد راعى ذلك الترتيب في الخطبة كما يأتيك فتنبه والرصف هو التاليف
والبناء الترتيب فان يقول شهد بوحدانيته تاليف العالم وترتيبه اما التاليف فلان صريح العقل الصحيح
يدل على ان ارتباط الاجزاء المختلفة بحيث كان كل شخص واحد يعد بعضه بعضا لا يكون الا من واحد والا
كثرة الاختلاف ولم يلتئم تلك المختلفات واما الترتيب فلما في التاليف مع انتظام بعض الاجزاء ببعض
بحيث لو غير لاختل فمن فكر في ترتيب اعضاء وما فيها من القوى والمنافع وعلم انه كيف يعد بعضها بعضا
واحاط ببدقايق الترتيب فيها يتيقن فانه لا بد له من صانع واحد متصف بجميع صفات الكمال فتبارك
الله احسن الخالقين وهذا اشارة الى برهان التمانع الذي دليله لقوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله
لفسدتا والكلام فيه ظنية ويقينية طويل لا يسع المقام وفي ظني ان افرده برسالة يشبع فيه
الكلام اتى شاء الملك العلام وتقرير البرهان هكذا انعقد الآلهة يستلزم امكان تخالفها والامكان يكونا واحدهما
مختارا وقد بينا ان الآلهة يجب ان يكون مختارا لو كان التخالف يستلزم امكان احد الامور الثلثة اما انتفاء
مراد كل منهما او عدم انتفاء كل منهما او انتفاء مراد واحد دون الآخر وجميع المحال فامكانها محال
لان امكان المحال محال فالملزوم الاول اعني التعدد محال واما قلنا ان الامور الثلثة باسرها محال
لان الاول يستلزم اجتماع النقيضين والثاني عجز كل منهما والثالث عجز احدهما والعجز على الآلهة محال
وسيأتي الآن انه يمكن ان يقال المراد بالفساد في الآية عدم تكونهما وبيان الملازمة ان تعدد الآلهة
يستلزم عدم الآلهة اذ لو كان الآلهة على ذلك التقدير لكان اما واحدا وهو خلاف المفروض او متعددا
وهو يستلزم اجتماع النقيضين او عجز الآلهة وعدم الآلهة يستلزم عدم تكون السماء والارض لانهما
ممكنة فتامل في الكلام حق التامل ولك ان تقرر البرهان بوجه آخر بان يقال التعدد يستلزم عدم تكونهما
لامكان تكونهما على ذلك التقدير اما بالاستقلال لكل منهما فيه او بدونه على الاول يلزم توارد العلتين
مستقلتين على معلول واحد بالشخص وعلى الثاني عجز احدهما او كل منهما وهو ينافي الالوهية
لكن اللازم اي عدم التكون باطل بالبديهة فالملزوم مثله وفيه نظر لا يخفى على المدرك المتامل انه ان كان
المراد بالاستقلال ان يكون كل واحد منهما قادرا على ايجادهما منفردا فيختار انها مستقلة قوله يلزم توارد
العلتين مستقلتين على معلول شخصي

قلنا مع الجواز كونه كل قادر على الايجاد بالاستقلال لكن يتعلق ارادته بما يوجدها بالاشتراك
كما ان المستقلين في الاقتدار على شيء ربما يستعانه بالاشتراك وان اردتم به ان طلاعتها علة
موجبة لها فيختار عدم الاستقلال بهذا المعنى كيف والمتكلمون لا يقولون بالايجاب وحاصل وجه
النظر انه لم لا يجوز ان يكون كل قادر على الايجاب مستقلا لكن يتوافق ارادتهما على ان يوجدها
بالاشتراك قال قلت يخرج نقض هكذا لان من جواز كلامه وقدرته وارادته المتعلق بايجادهما وعالم
مدخل في ايجادهما من صفاته على تامة لهما ولا لا الاول التوارد اثنين الجزء قلت لقائل ان يختار
وعنه اللازمة لان العجز عدم القدرة وقد قلنا انهما قادران مستقلان بالقدرة لكن لم يتعلق
ارادتهما بالايجاد بكل مستقلا بل ارادا الاشتراك فيه وهذا حاصر قوله ان الكتاب بمن غير مزيد توجه
فعليك بالتامل فانه دقيق وباعمال النظر فيه حقيق العلم الذي يحيط علما بالاشياء هي عدة
احصاؤه شرعا ذكر الصفات الذاتية قوله يحيط رد على المتفلسفة القائلين بانه تعالى لا يعلم
الجزئيات على الوجه الجزئي وذلك لان الاحاطة هو العلم التام بالشيء ولا ريب انك في الجزئي انك فانما
اغا يكون بالعلم بوجه الوجه الجزئي هذا وفي قول علما اشارة الى انه علم بالعلم رد على من نفاه الصفات والى
وحدة علمه رد على الكرامية وقوله لا يتناهى عده واحصاؤه اي لا يتناهى اهل عده وهو افراز افراده
وتفصيلها واحصاؤه اي استيفاؤه وتفصيل فذلكة والمقصود المبالغة في عموم تناهي معلوماته
وذلك لان كل واحد من الواجب والممكن وتلك امور غير متناهية الافراد المقدور الذي يتناهى قدرته عند المراد اعادته
وابداؤه اي لا يتناهى قدرته عند حصول المراد بل اعدامه واعادته بعينه طالما له ابداؤه وفيه مخالفة
لمنكري اعادة المعدوم وهو قال اعادته وابداؤه جملة اخرى مبنية للجملة الاولى ويمكن تواطؤ فالقوا متعلقا
بالمراد واعادته وابداؤه مفعولاه القايا مقام الفاعل واللام الموصول اسم او اي لا يتناهى قدرته عند شيء
من الاشياء اراد اعادته وابداؤه بل طالما حصل مقدور من مقدوراته فقدرته باقية بعد بخلاف القدرة
الحادثة فانها تتناهى الى حد تعدين كما مر في بعض الصفات الذاتية من العلم والقدرة والارادة شرع في
الصفات الفعلية مراعيا للنظم الطبيعي فقال يدبر الامر من السماء الى الارض يتلى قدرته بعد ما سبق انه
قضاؤه التدبير اعمال الروية في ادبار الامور وعواقبها ليتقن الافعال ويصدر على ما ينبغي وما تقرر في
مواضعه ان استعانته عن الاعراض والمتصور في حقه تعالى غاياتها فالمراد به هنا اتقان الفعل واحكامه وقوله من السماء الى الارض ظرف مستقر وهو صفة للامر

والممتنع

للامر فان الظرف يصير صفة للمعرفة بان يقدر متعلقه معرفة ذكره ابن هشام في قواعده وغيره من ائمة النحو
واما صل ولا مقال فمعناه يدبر الامر الكوني باسره من السماء الى الارض ثم يعرج اليه الامر
بتضمين ينزل او معناه ينزل الامر مدبرا او يدبر الامر منزلا من السماء الى الارض بمعنى ان الاوضاع الفلكية
اسباب مادية للحوادث الارضية او بمعنى ان الحوادث كلها مكتوبة في اللوح المحفوظ الذي هو في السماء والا
الانزال منه عبارة عن التقدير والايجاد في الاعيان على ما تلوناه والقضاء ايجاد جميع المكتوبات في اللوح
المحفوظ اجمالا والقدر تفصيلا بايجاده في الاعيان مفصلا وربما يعكس وربما يستعملان بمعنى لكن المناسب هنا
هو الاول وقوله بسبب اقدره من قبيل حر وقطيفة فلا يجوز اعمال الثاني في السين لانه ليس بصفة ولان
الزمان يتعين فيه بكثرة الاستعمال ثم اضيف للبيان ووقع الاشتباه عن بعض لان لم يتقطن المعنى المتعلق فيه
كما ذكره في موضعه فاعرفه فانه مزلة اقدام النحو ولا اظن انه نبه عليه وههنا وجه آخر لعدم جواز على وهو ان
الاسم الفاعل المتعدي لا يضاف للفاعل وهو مصرح في كتبهم فالوجه ان يقدر عامل سبق ثم ان قضاءه
لا يمكن ان يكون فاعلا للسابق والا لكان صفة الله تعالى فيصير المعنى سبق الله السابق قضاؤه ولا صنع له
اللهم الا ان يجعل من قبيل اقامة الظاهر مقام المضمر وذلك ان يجعل فاعلا ويجعل الموصوف هو الشيء
المقضي ويمكن ان يكون بدلا من فاعل السابق بان لم يوضع بنعوت الكمال وصفات الجلال تحرك طوبته الى طبيعة
الى الف، تعظيمه وتنزيهه والثناء عليه فقال جل قدره وتبارك اسماؤه الاسماء معجما وغير معجم
روح فالمعنى تبارك اسماؤه الحسنى فانها دالة على الذات الاقدس والصفات او الصفات المقدسة
الكمالية وعظم نعوته وعدة الآلاء والنعم مترادفان وذكر الالفاظ المترادفة في الخطبة غير مرة
عزيز وكان يخص احدهما بالظاهر والآخر بالباطن والنكتة في توصيف النعوت وجمع الآلاء ان التعظيم
يناسب التوصيف ليدل على ان الواحد من نعوته عظيم والتعميم يناسب الجمع ليدل على انه شامل لكل فرد من الملكوتيات
اقرار من النعم لانه شامل لكل فرد فرد ولو لم يجمع لم يفد ذلك تاسعة في بيداء الوهية انظار العقل وادراكه
يقوله في بيداء الوهية انظار العقل وادراكه والمراد بالالوهية اما الذات لانها اقرب الصفات اليها واخصها
بها فتاء تحرية في كنه ذاته واما الصفات الكمالية التي بجملتها تحصل الالوهية والمعنى تحيرت في كنه صفاته
والانظار جمع النظر وهو ههنا اما بمعنى الفكر او مطلق الحركة في المعقولات اي حركات والادراك جمع الرأي
كثيرا يستعمل بمعنى الفكر وربما يخص بالتصديق وربما يستعمل بمعنى الادراك كما قال الشيخ افضل الحكماء الالوهية

الشيخ شهاب الدين المقتول قدس سره في المشارع والمطارحات الظل سهو اراحة الشيخ بانه كزاجه امكان الشعور
بمقابله ما رتجب دون ادراك طرق الفكر واخاوه كالبيان لما سبوا اى تفلسفت دون ادراك حقايق معارفه
على الصقل طرق الفكر وجهاته شبه الفكر بالطرق واضاف الطرق اليه بيانا نحو لجين الماء واشتباه الجهات ترشيحا
للتشبيه واعلم ان العلم بكنهه تعالى غير واقع بالاتفاق وهل هو ممكن قال الحكماء والصوفية بالوقال المتكلمون نعم و
هنا لطايق وثمات لا يسنا نهل الانتفات ثم وجود الحجر لما ان طل صفة من تلك الصفات تحدث دواعيه متجددة
الا التوجه اليه فقال احمده بما له من الصفات الكمالية ولا يحصى ثناؤه لان له صفات كمالية غير متناهية
ولا تتفى بحصر كما التفصيل قوانا الحادثة المتناهية واما القوى القدسية الملكية وان فرضت غير متناهية
الا مد لكن لا تتفى بحصر كما ايضا لان لكل فعل يصدر منهم من غير هم من المكونات صفة كمال فكل صفة
فرضت يستدعى حمدا آخر فلو فرض صرف جميع القوى الغير المتناهية وحمده فتوفيق هذه العبارة واقتضاء
ذلك الكل صفة كمال يستدعى حمدا آخر وهلم جرا بل لا يتوفى ثناؤه الا هو ولذلك افضل الخلوق
عليه افضل الصلوة واكمل التحيات لا احصى ثناء عليك انت كما اثنيت على نفسك واشكره واشكر
ايضا عطاؤه لان افعالنا مخلوقة له تعالى فاذا كان الشكر عطاؤه تعالى فيستدعى شكرا آخر وهلم
جرا قال على الاتيان به بما هو صحة وهذه الفقرة تناسب الفقرة الاولى كانه قال احمده حمدا آخر
قاصرا لا يفي بمحامده واشكره شكرا ناقصا لا يطاق عطاياه اذ لا نقدر على استيفائها ومثل العبد
فيما تاتي من عباده الله تعالى كعبد يسعى الى المالك من ماله وقد قيل في المثل اسير تحفه الناطوم البستان
ثم بعد التحميد صلى على النبي عليه السلام لمكانه الواسطة في وصول الفيض من الله تعالى الينا والشرع الصحيح
والعقل الصريح اطبقا على وجوب شكر المنعم وقد ورد النص بالندب الى خصوص تلك الماهية حيث قال
جل ذكره يا ايها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليما فقال واصل الصلوة من الله تعالى الرحمة ومن العبد
الدعاء ومن الملائكة الاستغفار كذا اثر عن ابن عباس رضي الله عنهما وسيجيء من زعم انها ثنائية المعنى
بالحقيقة نظرا الى ان الاخيرين يجمعها طلب الرحمة فانهم يوضعه للمعنى المشترك بل تارة لهذا الفرد وتارة
لذلك فان ابن عباس رض اعرف منا بوضعه اللغوي ولو صح ذلك امكن ان يرجع الامر الى واحد مشترك بين
الامور الثلثة كالاهداء بالرحمة فلم يكن مشتركا لفظيا بل معنويا وهكذا جميع الالفاظ المشتركة يمكن
ان يجمع جميع معانيها المتعددة في امر واحد لا ينطبق على غيره فيبقى المشترك راسا وهو بط قطعا ثم

ان تعلق لفظ على بالتضمين معنى النزول وقد احسن من عبر عن معناه بمنتهى الرحمة على رسوله اكرم
انسان بعثه الله تعالى لدعوة الخلق الى الحق وقد شرط فيه الكتاب بخلاف النبي فانه اعم والاضافة
هنا عهدية او جنسية من قبيل اطلاق اسم الجنس وارادة الفرد الكامل الذي رقيه الهدى اى الدين
الحق جده سعيه وعناه بالفتح بمعنى التعب وفي الضلال المراد به الحاصل بالمصدر بقرينة المقابلة
مما الهدى بابه اى سطر وعناه اى نفعه بمعنى ان الرسول عليه السلام اوتي من الله تعالى ابراء البالغ الشديد
والجود العديم المثل من كل ضرار افهار او لا سهلا ضيفا لانا خذ ما بل معتدلا يجمع الخصال متوسطا في سايرا لاحوال
متصفا بجميع المحامد والكمالات كان يسلم ويعفو ويغفر وينفع ويضر بما يفعل وينهب ويسبو ويقطع ومن تتبع سيرته
المطهرة وجد جميعا يقتضيه النظام وفيه الم لحض للطف وفي ملان الغير بمعنى العنق صلى وبارك
ثم لما ذكر بعض اوصافه الكريمة تحرك قلبه الى ان الصلوة عليه ثانيا والاقبال على مساءلة كما ثانيا
فقال صلى وعلى آله ثم ثنى وثنى المطلب عند ان في واذا اطلق في المتعارف شمل الصحابة و
التابعين الى يوم الدين ثم علق مكسبوا بما يفيد التابيد عرفا فقال ما اضاء البدر المنير ضياؤه الاضاءة
بمعنى الاضاء ومتعديا وهنا كان يصل الازما فالبدر فاعل الوضياؤه بدل اشتمال منه وان كان متعديا فالبدر
منصوب على المفعول وضياؤه فاعله وضميره اما للبدر بمعنى نوره او بمعنى ضياء الشمس والاضافة الى البدر
بملابسة الفيضان منها عليها واما للنبي عم فانه الواسطة في استفاضة جميع الفيوض من الله تعالى ولاجل
خلق جميع المكونات لاجل نطق بمعنى لولاك لولا ما خلقت الافلاك وبعد فان اعظم العلوم موضوعا
عمن نسبة اعظم المضاف اليه والمعنى اعظم موضوعات العلوم او من نسبة الى الضمير المستكن فيه وعلى
التقديرين ففي الطلام اضمار اما على الاول فلان المعنى ان اعظم موضوعات العلوم موضوع علم
علم الكلام واما على الثاني فلان المعنى ان الاعظم موضوعا من موضوع سايرا لعلوم هو العلم الكلامي فلا
بد من تقدير موضوع اما على العلوم او على العلم والاول اولى والغرض وصف العلم واعظمية موضوعه
ان جعلناه ذات الله تعالى وكذا ان جعلناه ذات الله تعالى وذاته الممكنات من حيث استنادها اليه وان جعلناه
الموجود المطلق او المعلوم من حيث يتعلق به اثبات العقايد الدينية تعلقا قريبا او بعيدا فاعظميته
موضوعه باعتبار العلوم واعترض على الاول والثاني بوجهين الاول ان موضوع العلم لا يثبت فيه
قيد وقد برهن في علم الكلام على وجود الواجب فلا يكون موضوعه وهذا لا عتد اذ ان وجه بان الغرض من العلم

العلوم

انبات الاعراض الذاتية وهو يتوقف على الوجود فلا يكون اثبات الوجود من العلم والا لتوقف على نفسه ورد
عليه بان التوقف على الوجود انما هو في اثبات ما سوى الوجود واما اثبات الوجود فلا توقف له وهو ظاهر
وان وجه بان الوجود ليس من العوارض الذاتية لذاته لان الوجود المطلق مشترك بين الموجود والمعدوم
فلا يكون عرضا ذاتيا لشيء منهما والوجود الخاص حقيقي لا يحمل على شيء قطعا الجزئي المحقق عنه هو الوجود
الخاص ماخوذا على وجه كلي مثل ان يقال هو موجود بوجود خاص وهذا المفهوم من الاعراض الذاتية لكل كلي
محمول عليه وان اخذ في الخارج في جزئي حقيقي هو الوجود الشخصي العارض لذاته فاقتضى الجزئي الحقيقي انما
يتبعه حمل على سبيل المواطاة عند من يمنع حمل واما على سبيل الاشتقاق فلا مانع قطعا كما يقال زيد صاحب
الكتابة والوجود محمول بالاشتقاق بانه شيء موجود ولو صح ذلك ورد الترديد في سائر الصفات من العلم
والقدرة بان يقال المحمول اذا كان العلم والقدرة المطلقين فهما مشتركان بين الموضوع وغيره فلا يكون
عرضا ذاتيا له وان كان العلم والقدرة الخاصين فهما جزئيان حقيقيان فتامل ولا يخفى ما في الحواشي
ان يتبع وان وجه بان الاصطلاح جرى على جعل اثبات الوجود من المبادي التصديقية الخارجة عن المسائل
ووجه المناسبة ان الوجود لما امتاز عن سائر العوارض الذاتية في عدم التوقف على الوجود وجب ان يجعل
مبدا في قرن فيطلب اثباته مع اثبات اخر على واحد امكن ان يدفع بانهم لما اردوا ان يدونوا العلوم الالهية على
نهج يكون آخر ما يحتمل الايجاد ولا يتوقف على ما سواه على الاطلاق اوجبوا اثبات الوجود فيه لتلك المصلحة فذلك
الاستحسان معارض بمثله او ازيد فلم يكن مستحسنا بل مستحسنا على ان كون الاصطلاح
على اخراج اثبات الوجود من المسائل مطلقا مما يتطرق اليه المنع فان بحث الوجود الكلي الطبيعي من مسائل العلم
الالهي وكذا بحث وجود المعقولات الثانية كما صرحوا به ودفعه ان يقال ان الاصطلام في اثبات موضوع العلم المسئلة
فان اثبات موضوع العلم خارج عن العلم واما اثبات موضوع المسئلة فخارج عنها وداخل في العلم لجواز ان يكون
بعض مسائل العلم المبادي لبعض آخر والكلي الطبيعي والمعقولات الثانية ليسا موضوع ذلك العلم بل مسائله
اذا عرفت ذلك علمت سقوط الاعتراض على الوجه الثاني لان ذات الله تعالى هذا الوجه ليس من موضوع العلم بل
من موضوع المسئلة فان موضوع العلم هو محمول ذات الله تعالى وذات الممكنات من حيث الاستناد والثانية انه قد يجيب
في الكلام عن غير ذات الله تعالى وذوات الممكنات من تلك الحيثية مثل قولهم الجوهر ان لا يتيدا ضلان في والاعراض
لا يتقومان بانفسهما اذ المباحث على هذا النهج ليست من العلوم في شيء كما لا يخفى على احد

جمعها ؟

الطبيعي بره

آخر فلعل ثمة علم شرعي يسئل من الطلام في تلك المسئلة وليس علم شرعي يكون ذلك البحث من مسائله والقول باحتياج
اعلى العلوم الشرعية الى علم غير شرعي مستنكر جدا ويمكن ان يقال المبادي الغير البينة لا يجب ان يكون مسائل من علم ما
يمكن ان لا يكون مسائل بعلم مسائل قضايا مقررة مبينة في كتب ذلك الفن واعترض على الوجه الثالث ايضا من وجهين
الاول انه قد يبحث في الكلام عن احوال المعدوم والحالي وعن احوال الامور الذهنية من حيث وجودها في الخارج كقولهم
النظر الصحيح يفيد العلم وفيضان النتيجة بعده عادي ووجود الاعم غير ذلك فان تلك ليست بمسائل عن احوال الموجود
وليس لقائل ان يقول المراد بالوجود الموجود في الذهن لانهم لا يقولون به ولك ان تقول في الجواب البحث عن غير
الموجود اما على سبيل الاستطراد او لتكميل الفن بما ليس لفقه له في مقاصد كالبحث عن المعدوم فان الغرض
منه توضيح حال الموجود اذ يضر قابان الاشياء واما راجع الى البحث عن احوال الموجود كالبحث عن الحالي فان
الغرض منه توقف حال الموجود على بينه وبين المعدوم واسطة ام لا والامر في ذلك سهل الثاني الموجود ان لم يعتبر
يكون البحث منه على قانون الاسلام لم يتميز الطلام بحسب موضوعه عن العلم الالهي وهو بسط للمانع ومن ان تمايز
العلوم بحسب تمايز الموضوعات وان قيد به خرج كلام المعتزلة والمجسمة وغيرهما من الفرق المبطلة اذ لا شك انه ليس على قانون
الاسلام لان قانون الاسلام لم يكن صقالا محالة وهو بسط لانهم من اهل الطلام وان كونهم كالجسمية القائلين بان الله تعالى
جسم دون القائلين بانتفاء الجسمية بلا كيفية واجيب باختيار الثاني وفيه الخروج بان المراد بكون البحث عن قانون
الاسلام ان يكون ماخوذا من الكتاب والسنة وما ينتهي اليهما واعترض بان تلك الحيثية لا مدخل لها في عروض تلك المحمولات
لموضوعاتها فلا يصح تقييد الموضوع بها ولا يخفى عليك ان هذا مبني على ان حيثية الموضوع يجب ان يكون لها مدخل
في عروض المحمول وشيوعه ليصير القضية موضوعة ولا يكفي ان يكون لها مدخل في الاثبات فقط وعلى ان يقال في توجيه
الاعتراض انه اذا لم يكن للحيثية مدخل في ثبوت المحمول لموضوعه كان المحمول عرضا ذاتيا لذلك المقيد لا لموضوعه لان ما هو
المطلق وفي كلام المعترض ما يستشم منه هذا التوجيه ولك ان تقول ان قيد الموضوع بهذه الحيثية يصحح اثبات ما هو من
العقايد الدينية او وسيلة اليها وهذه الحيثية من لوازم المطلق فلا يكون المحمول العارض للمطلق عرضا ذاتيا
بالنسبة الا لذلك المقيد لانه يلحقه لما ساواه بل ان المطلق والمقيد متساويان في الخارج وان كان بينهما عموم
وخصوص بحسب المفهوم والمعتبر في العوض الذاتي المساواة في الخارج دون المفهوم كما حقق في موضعه هذا ما
لفاضل ان يقول ان مراد القوم بقولهم ان تمايز العلوم بحسب الموضوعات ان الوحدة المعتبرة في العلوم اصطلاحا
هو الوحدة الموضوعية وانهم جعلوا ما يعلو بنحو من الوجوه واحدا مغايرا لما يعلو بنحو اخر او ان مسائل كل علم
بعضها اعراض ذاتية لموضوعه وان بينها تمايزا من هذا الوجه

التنقيح والتوضيح هو العلم الكاشف بابراز اسرار اللاهوت الى الذات الاحدية جلت وعظمت اول من
تكلم بها النصارى حيث قالوا في عيسى ندرج اللاهوت بالناسوت ثم نقلها الشيخ الفنوري وبنو من تلا
من الصوفية ثم اشتهر فيما بين الناس والمراد باسرار اللاهوت جميع الصفات ذاتية كانت او فعلية كذا قيل ولم
يذكر هذا القايل فالمراد بكشف الجبروت قوله غير كشف الجبروت الا انه يمكن ان يراد به الصفات الفعلية
لانها وسيلة الانكشاف فتسمية الاشياء اليها غير لايق ويمكن ان يقول جعل الكشف بالجامع التوسط او تقول
المراد باسرار اللاهوت الصفات الثبوتية الجمالية وباسرار الجبروت الصفات السلبية الجلالية فانها هي
المانعة من الانكشاف ومناسبتها بالكشف غاية الظهور كما قيل حالك في البرية طاهرة وليل الاجلالك
ساير او تقول المراد باسرار اللاهوت الذات والصفات وبكشف الجبروت ماهو تابع الصفات الفعلية
من الممكنات الموجودة ونسبة الكشف اليها لانه لابد من العبور عنها حتى يطلع على الصفات والذات المطلع
عالم الشهادة الملك وعالم الغيب الملكوت الممكن الموجود المدرك بالحس يسمى ملكا وحظا وشهادة وغير المدرك
به ملكوتا واسرا وغيبا وهو اشارة الى الكتب المختلفة وبين المنجمين للرسالة والهدى امم الانبياء
والمنطبعين على الضلالة والردى في الهلال من روى بالكسر والمراد بهم المسمون وهو اشارة الى الشواذ
الكاشفة عن احوال السعداء والاشقياء وفي البقاء صفة للاحوال وفي رجوازه ثم اخبر عنه بانه اعلى العلوم
الشرعية اشارة الى مرتبة فيما بين العلوم فقال مبنى قواعد الشرع واساسها وبيض معالم الدين وراسها قيل
المراد بالقواعد الاحكام والمعالم دلايلها فانه جمع معلم وهو الاثر الذي يستدل على الطريق وفيه ان كون الظلام
وبيض الدلايل الدينية لايكشف الظلام لكن يجعل الدلايل حتى يجعل بيضا ربما اللهم الا ان يراد بالبيض المستمدة
فاذن لوجه وجيه هذا اي مضر او هذا اي مروان كتابنا يشتمل على عقايل اي نفايس المعقول ويجب اي صار
المنقول في تنقيحه اصولا يحتمل ان يكون جمع اصل للكلية اما بالمعنى المصدري او بمعنى اسم المفعول وان
يكون صفة للعقايل والبحث وعلى التقادير فالاضافة مجازية افادة الشمول العموم مقام الشمول
النظرة وبحر فصولا فيه والوجود الخ وتنقيح اصوله والمراد باصوله امهات المسايل وبالفصول
ما يتفرع عليها والضمير في اصوله فصوله ما يعقبه اللام للتقوية لها للكتاب وان امكن بضرب من التوجيه
وتلخيص قوانينه وتحقيق براهينه وحل مشكلاته وابانة معضلاته وهو مع وجازة لفظه وسهولته
حفظ بمنوي على معان كثيرة عما العرب التفاريع مبتدأ الحروب بالنون والباء والمراد بناسبه مسوية

كيفما ان فهو واحد حقيقة مثلا فانها علم واحد بالاصطلاح لوحدة موضوعها وان كان بينها تمايز وتخالف وهي
فلا محذور في ان يكون الطلام والعلم الآتي علما واحدا بهذا المعنى وان احدهما من العلوم الشرعية والآخر من الفلسفية
فلو اريد بتحديد فقه ان في بخصوص مثلا قيل علم يبحث فيه عن احوال المكلفين من حيث يتعلق به حكم شرعي عمليا فاعترض
مذهب محمد ابن ادريس الشافعي او لا يكتفي كل الموضوع وكذا لو اريد بتحديد الطلام بخصوصه وجب ان يقيد بما يميزه
عن الآخر ولم يكتف كل الموضوع فظهر ان القيد مأخوذ في التعريف دون الموضوع فليتأمل راعيا للانصاف
بجانب الاعتساف واعترض على الوجه الرابع ايضا من وجهين الاول ان المعلوم من حيث انه يتعلق به اثبات
العقايد الدينية او وسيلة اليها لا يخفى عليك ان لا محذور في شمول موضوع العلم
من حيث يثبت له ما هو من العقايد الدينية او وسيلة اليها ولا يخفى عليك ان لا محذور في شمول موضوع العلم
للمحمول الآتي كما في القضايا التي موضوعاتها امور كلية يندرج فيها المحمولات لا يقال في لا يصح الموضوع عن المحمول
لانا نقول المحمول هنا خصوصيات تلك الاحوال والموضوع الامر الطلاقي فليتأمل فانه ظاهر الاندفاع
ما اورد على الشق الثاني من الوجه الثالث من الاعتراض على الثالث وفيه ما فيه والسبيل في توجيه هذا غاية الطلام
وتحقيق المقام ونقل اقوال هذا البحث ثم ربما على او سبق ولم يصل الينا والنطلان على التوفيق انه خبر فيه
واقوال او رد عليه وبيان التنبيه عليه قوله اعظم العلوم موضوعا من الاضافة على التقديرين والاصول المبادي والقوى
الجزئيات المندرجة تحت المسايل وبناء الكتاب لطيفة بهية مدحا ولا نفس المسايل باعتبار الموضوع ثم وصف
اصولها وفروعها بالاقوية اشعارا بانه قد احاط به الشرح من كل جانب كشجرة طيبة اصلها ثابت وفرعها
في السماء ويمكن ان يكون المراد بالاصول بعض المسايل التي هي مبادي بعض آخر وبالفروع ما هي مبادي لها من المسايل
ويمكن ان يكون المراد بالاصول نفس المسايل الطلية وبالفروع ما يتفرع عليها والاسبق او فق واقوى منها لانها
مبنية ببراهين قطعية موثوقة بقول المخبر الصادق لانتهائها الى الضروريات ابتداء او بواسطة معدودة
حوالة النظرية وتلاقي من تلاقى فانها جهة العلوم كذلك واقوى بالحجة ودليلا فيه اقوى واحوى بكونه اقوى
حجة ودليلا ما ذكرنا لنا الى نقلنا كلام واجلا بالحجة وسبلا هو كما في الاضافة قيل المراد بالحجة والدليل
مواد المبادي وبالحجة والسبيل صورها ووجه الاصوبية بانها اما على هيئة الشكل الاول او منتهية اليها
وفيه تأمل ظاهر على ظاهر ان المراد بالحجة والدليل القياس المنتج للمسايل فكونه اقوى لمعارضة
العقل والشرع فيها ما يوصل يتم ذلك ومن الحجج والسبل خير انتوا ع انباء واضح جلي لان العلم اهم الله
غاية التنقيح ونقحوا عويصاته معضلاته مغلقات طريقة الكتب المشتملة فيه

ولا يكتفي

اصولا

مثل بالحجة بدل

المبادى اى شريفة المبادى والسورة المعلى بامثال الحواشى وهو يكون التجانب والمطالع
نعوته سواء عن العوج والخلل العوالى والمقاطع قيل المبادى المباحث المنطقية والمطالع
كتاب المكتسب والعوالى كتاب الالهيات والمقاطع كتاب البرهان وقيل المبادى المقدمات
التى يتركب منها الدليل والمقاطع ماينتهض اليه المعلل قبل الشروع والعوالى النتايج والمقاطع
المقدمات التى ينتهض اليها آخر الاستدلال انتهى ولعل وجهه ان المبادى مبنى المقدمات مطلقا و
المطالع المقدمات البعيدة التى عدل المعلل قبل الشروع فى اقامة الدليل والمقاطع المقدمات
القريبة وسمى طوالع الانوار من مطالع الانظار تسمية لمجموع الموصوف
والصفة وما اضيف اليه والافيشكل التعليل بجعل سائل
الكتاب انوارا طالعة من مطالع الافكار
بهتز بها المقاصد ويصح بها الافكار
والحمد على ان هذا اوله
الشكر على ما اولانا

قوله وهذا الاعتراض ما يخفى عليك ان دفع الاعتراض بمعارضة المنافضة ظاهر فانه قد يكون
بتغير الدليل المعترض الى دليل آخر وهو قد يكون بتغير المدعى وقد يكون باثبات المقدمة المم نوعة من غير تغير فى شئ
منهما والاقرب من سببها هو الاقرب ولا شك ان مراد السيد قدس سره ههنا انه لا مدفع لهذا الاعتراض عن
هذا التقرير من غير تغير الا اذا ثبت آه والباشا ربقوله فلا بد من ترك هذا الدليل والتمسك بدليل آخر واذا
تقرر هذا فاندفع ما ذكره الفاضل القوشجى فى شرحه للتجريد والشارح الابهرى فى شرحه للمطالع حاصل
انه يمكن دفع هذا الاعتراض من غير احتياج الى المقدمة التى ادعى قدس سره بنا، الدفع عليها هكذا ان ذلك
النقض المذكور فى الصورة المذكورة مشترك بين المرهن وبين مجموع النوعين المذكورين ولا يجوز ان يكون
تمام المشترك بينهما لانه خلاف المفروض فتعين ان يكون بعض تمام المشترك فاخيج الاعمام المشترك
ثالث وهكذا فى كل مرتبة يورد مثلا الى آخر السلسلة واذا قلنا اندفع ما ذكر بهذا التقرير لان التقرير الذى ذكره
انه لا يجوز ان يكون
يندفع الاعتراض عن تغير ذلك التقرير خلافا اذا ثبت
وليس اثباتا للمقدمة المم وحتة
فيكون جوابا بالتغير
او ورد عليه الاعتراض
غير التقرير الذى

ان يكون للمرهن واحدة جنسا فى مرتبة واحدة بان لا يكون واحد منها جنسا للآخر فانه تدفع الاعتراض عن نفس
الدليل المذكور واجيب عنه بمنع لزوم خلاف المفروض على تقدير كون ذلك البعض تمام المشترك بين الماهية
وبين مجموع النوعين اذ المفروض ان ذلك البعض ليس تمام المشترك الماهية وبين نوع واحد ولا شك
ان الفرض المذكور لا ينافى التقرير المذكور لجواز ثبوت امر للمجموع بعد ان كان مسلوبا عن كل واحد واحد وضا
اظهر من ان يخفى واكثر من ان يحصر وقد يقال فى رد هذا الجواب ان الجنس حينئذ يكون تمام الماهية المشترك بين الا
وبين نوع واحد اما فقط او نوع آخر فانه لا يكون كذلك لا يكون جنسا كان تمام المشترك بين الماهية وبين
مجموع النوعين او لا يكون كذلك مع ان تعريف الجنس يصدق عليه اذ لا شك انه يقع جوابا عن السؤال عن تلك الانواع
بما هو ولكان نقول فى رد الرد المراد من الحقايق المختلفة فى تعريف الجنس ما يكون كل واحد منها نوعا ان ذلك المقول
والية اشار قدس سره فى الحواشى العضدية والانواع المذكورة فى الصورة المذكورة ليست كذلك بالقياس
الى ذلك المقول فى الجواب عن السؤال عن تلك الانواع بما هو هو فلا يصدق التعريف على ما نحن فيه
لا يقال ان مجموع النوعين نوع واحد اعتبارى والكلام فى النوع الواحد مطلقا اذ لا نم ان الكلام فيه بل
فى الواحد الحقيقى وايضا يلزم ان يكون من انواع الماهية طائفة ذلك البعض غير مرتب وهو باطل وفيه
وعكن ان يجاب عما ذكره بوجه آخر اى عنع لزوم خلاف المفروض مستندا لسند آخر بان يقال لا نم لزوم
خلاف المفروض لان المفروض هو عدم كون البعض تمام المشترك بين الماهية وبين نوع وهو لا ينا
كون ذلك البعض تمام المشترك بين الماهية وبين مجموع النوعين اذ يصح ان المجموع ليس نوعا لان النو
هو المفرد الكلى المقول بجنس فى الاما فى جواب ما هو بحسب الشركة والخصوصية ومجموع النوعين ليس
كذلك لا يقال ان المقول فى الجواب بحسب الشركة والخصوصية مفاهيم النوع الحقيقى والمراد مفاهيم
النوعين فى الحق فيه هو النوع الاضافى وهو اعم منه لانا نقول على تقدير التسليم ان النوع الاضافى
اما حقيقى او جنس متوسط او سافل والمجموع ليس شيئا منها اما انه ليس حقيقيا فظاهر واما انه ليس
جنسا متوسطا ولا سافلا فلانه من اقسام المفرد الكلى لان كل واحد منها ذاتى بحسب نفس الامر لما حته
من الانواع الحقيقية بل الاشخاص لان سلسلة الكليات ينتهى الى الاشخاص ومقول السؤال عنها
بما هو واضح المستحيل ان يكون المجموع المركب من الانواع المتباينة كذلك وايضا ان الكلام فى الانواع
الحقيقية والمجموع ليس كذلك فان قيل ليس المراد من تمام المشترك بين الماهية وبين مجموع النوعين ما يكون تمام المشترك
الامن الامور الاعتبارية قيل

ولا يجوز

فى جوابه

نهاية المخطوطة